مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تركيا والعراق: رؤية نحو إشكاليات الإدارة المتكاملة للمياه

د. محمَّد منذر جلال

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

تركيا والعراق: رؤية نحو إشكاليات الإدارة المتكاملة للمياه

د. محمّد منذر جلال *

تقديم

تمتدُّ العلاقات ما بين تركيا والعراق إلى جذور موغلة في القدم، ولعلَّ مشتركات اليوم أكثر من خلافاتها، ما يضع البلدين أمام جدلية جديدة للعلاقة يحاول الجميع فيها أن يكون رابحاً، ويحقّق القدر الأكبر من المصلحة انطلاقاً من واقعية بيئة الإقليم وفرضياته.

وممَّا لا شكَّ فيه فإنَّ تناول أي قضية في خضم هذه العلاقات ستؤدِّي إلى الغور في ما تريده تركيا من العراق وما يمثّله العراق لتركيا، ولعلَّ البعد الأمني كان على الدوام هو الحاكم الأبرز لهذه العلاقة سواءً أكان الحديث هنا عن (الأكراد، المياه، الإرهاب، الأزمة السورية) فإنَّ لكلٍّ منها بعداً أمنياً لا يمكن تجاهله، ولعلَّ ذلك هو المنطلق الأساس لورقة العمل هذه؛ لأنَّ قضية المياه اليوم أصبحت تحمل أبعاداً مستقبليةً ترتبط ابتداءً بفرضية القوة التي أوجدتها تركيا بوجودها العسكري، وتوغُّلِها في الأراضي العراقية، وإقامة أكثر من قاعدة عسكرية في مناطق شمال العراق بحجج وذرائع مختلفة، يقابلها مشاريع تنموية تعرضها تركيا لإدارة الموارد المائية، وتعدُّها مشروعاً إستراتيجياً يمكن أن يحمل أبعاداً إيجابية لكلا البلدين في المستقبل المنظور عبر توظيف التقنيات الحديثة في التخزين والاستثمار والسعي نحو تطوير نظام الترشيد وتنويع المصادر من جهة، والتحسُّب لحالات الطوارئ من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس سيُقسَّم البحث على ثلاثة محاور:

الأول: ما الذي نعنيه بالإدارة المتكاملة للمياه؟

الثاني: الإدارة المتكاملة في حوضي دجلة والفرات.

الثالث: معرقلات الإدارة المتكاملة للموارد المائية في العراق.

* الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية.

أولاً: الإدارة المتكاملة للموارد المائية

(Management Integrated Water Resources)

إنَّ الإدارة المتكاملة لموارد المياه (IWRM) هي عملية تعزِّز التطوير والإدارة المنسقين للمياه والأراضي والموارد ذات الصلة؛ لتعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة عادلة من دون المساس باستدامة النظم البيئية الحيوية.

كما تمثِّل (الإدارة المتكاملة للموارد المائية) نهجاً سياسياً متعدد القطاعات مصمَّم ليحلَّ محل النهج القطاعي التقليدي المجزِّأ لموارد المياه وإدارتها الذي أدَّى لضعف الخدمات، واستخدام الموارد استخداماً غير مستدام، إذ تستند الإدارة المتكاملة للموارد المائية على فهم أنَّ موارد المياه هي جزء لا يتجزَّأ من النظام البيئي، ومورد طبيعي، وسلعة اجتماعية واقتصادية[1].

تنطلق الفكرة الأساسية للإدارة المتكاملة للموارد المائية من أنَّ الاستخدامات المختلفة العديدة لموارد المياه المحدودة مترابطة، كما أنَّ الطلب الكبير على الري، وتدفُّق الصرف الملوث من الزراعة، على سبيل المثال، يعني كمية أقل من المياه العذبة للشرب، أو للاستخدام الصناعي، وحالة تلوُّث مياه الصرف الصحي البلدية والصناعية الملوِّثة للأنهار؛ ستهدِّد بالضرورة النظم البيئية، إذا كان لا بدَّ من ترك المياه في النهر لحماية مصايد الأسماك والنظم البيئية (التدفقات البيئية)، إذ يمكن تحويل القليل لزراعة المحاصيل، هنالك كثير من الأمثلة الأخرى للموضوع الأساسي القائل بأنَّ الاستخدام غير المنظَّم لموارد المياه الشحيحة هو تبذير وغير مستدام بطبيعته[2].

عُرِّفتِ الإدارة المتكاملة لموارد المياه (IWRM) من قبل اللجنة الفنية للشراكة العالمية للمياه (GWP) على أنَّها «عملية تعزِّز التنمية والإدارة المنسِّقة للمياه والأراضي والموارد ذات الصلة، من أجل تعظيم النتائج الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الرفاهية بطريقة عادلة من دون المساس باستدامة النظم البيئية الحيوية»[3].

1. Publishing report entitled (What is integrated water resources management), UN environment programmed , may 2021, p1-2.
2. International water association publishing , Integrated Water Resources Management: Basic Concepts, October 2018, p1-3.
3. Rahaman, M.M. & Varis, O.(2005), Integrated water resources management: evolution, prospects and future challenges. Sustainability: Science, Practice, & Policy1(1):15-21. Published online April 12, 2005.

وبذلك، تستند الإدارة المتكاملة على ثلاثة مبادئ: (العدالة الاجتماعية، والكفاءة الاقتصادية، والاستدامة البيئية)[4]:

أولاً: تعني العدالة الاجتماعية ضمان المساواة في الوصول لجميع المستخدمين (لا سيَّما الفئات المهمَّشة والفقيرة من المستخدمين) إلى كمية ونوعية مناسبة من المياه اللازمة للحفاظ على رفاهية الإنسان، كما يجب أيضاً مراعاة حق جميع المستخدمين في الفوائد المكتسبة من استخدام المياه عند تخصيص المياه، قد تشمل الفوائد التمتُّع بالموارد عن طريق الاستخدام الترفيهي أو الفوائد المالية الناتجة عن استخدام المياه للأغراض الاقتصادية.

ثانياً: تعني الكفاءة الاقتصادية تحقيق أكبر فائدة لأكبر عدد ممكن من المستخدمين بالموارد المالية والمائية المتاحة، وهذا يتطلَّب أن يُحَدَّد الخيار الأكفأ من الناحية الاقتصادية، إذ لا تتعلَّق القيمة الاقتصادية بالسعر فقط، بل يجب أن تأخذ بالاعتبار التكاليف، والفوائد الاجتماعية، والبيئية الحالية، والمستقبلية.

ثالثاً: تتطلَّب الاستدامة البيئية أن يُعترف بالنظم الإيكولوجية المائية بوصفهم مستخدمين، وأن يُخصَّص ما يكفي للحفاظ على أدائها الطبيعي، كما يتطلَّب تحقيق هذا المعيار تجنُّب استخدامات الأراضي والتطورات التي تؤثر سلباً على هذه الأنظمة أو تقييدها.

وعلى هذا النحو، فإنَّ الإدارة المتكاملة للموارد المائية هي أداة تخطيط وتنفيذ شاملة وتشاركية لإدارة موارد المياه وتنمتها بطريقة توازن بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، وتضمن حماية النظم البيئية للأجيال القادمة.

وبهذا، تتطلَّب الاستخدامات المختلفة للمياه –للزراعة، والنظم الإيكولوجية الصحية، وللناس، وسبل العيش– إجراءات منسَّقة، لأنَّ نهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية هو عملية مفتوحة ومرنة، تجمع بين صانعي القرار عبر مختلف القطاعات التي تؤثِّر على موارد المياه، وتجمع جميع أصحاب المصلحة إلى طاولة المفاوضات لوضع السياسات وجعلها سليمة[5].

4. Rahaman, M.M., Varis, O. & Kajander, T.(2004). EU Water Framework Directive Vs. Integrated Water Resources Management: The Seven Mismatches. International Journal of Water Resources Development, 20(4): p565-575..

5. Biswas,A.K.,Varis,O. & Tortajada, C.(2005). Integrated Water Resources Management in South and Southeast Asia. New Delhi: Oxford University Press .p6-7..

وقد اتُفِق على عدِّ المياه «سلعة محدودة واقتصادية مع مراعاة معايير القدرة على تحمُّل التكاليف والمساواة»، من أجل التأكيد على ندرتها في مبادئ (دبلن-ريو Dublin-Rio Principles) (الصادر عن مؤتمر المياه والتنمية عام 1992)[6]:

1. المياه العذبة مورد محدود ومعرَّض للخطر، وهو ضروري لاستدامة الحياة والتنمية والبيئة.
2. يجب أن تستند تنمية المياه وإدارتها إلى نهج تشاركي، يشمل المستخدمين والمخططين وصانعي السياسات على جميع المستويات.
3. تلعب النساء دوراً مركزياً في توفير المياه وحفظها وإدارتها.
4. للمياه قيمة اقتصادية في جميع استخداماتها المتنافسة، ويجب الاعتراف بها كسلعة اقتصادية، مع مراعاة معايير القدرة على تحمُّل التكاليف والمساواة.

وقد توالت فيما بعد المنتديات الدولية لإظهار أهمية الإدارة المتكاملة للمياه (إعلان لاهاي عام 2000، والإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في مؤتمر جوهانسبرغ عام 2002، ومؤتمر مبادرة (الأمن الكوكبي) الذي عُقِدَ في لاهاي عام 2019)، وفي الأخير تكلَّموا عن أهمية تعزيز العلاقة ما بين السياسة والمعرفة من جهة، والسعي نحو تحقيق الإدارة المستدامة لقطاع المياه عبر تبنّي منهج تكاملي من جهة أخرى.

ويعود التوجُّه لتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية إلى الأبعاد الآتية[7]:

1. عدم وجود قوانين وأعراف دولية واضحة للمياه المشتركة.
2. عدم وجود مبادئ أساسية لحل النزاعات المائية بين الدول، ولا توجد آلية لتطبيق القواعد الدولية لتقاسم المياه.
3. التغيُّر السنوي في حجم الموارد المائية المتدفِّق من المصادر المائية ما يجعل تقاسمها في غاية الصعوبة.

---

6. H Tessendorff,(1992), Dublin Statement on Water and Sustainable Development: Aqua AQUAAA, Vol. 41, No. 3, June , p 129-135.

7. حيدر صالح عزيز، التجربة الهولندية في الإدارة المتكاملة للموارد المائية وفرص الاستفادة منها في العراق، بحث ترقية مقدَّم إلى معهد الخدمة الخارجية، وزارة الخارجية، جمهورية العراق، 2020، ص13.

4. عدم تقبُّل عدد من الدول «المتشاطئة» مبدأ التعاون لحل النزاعات المائية.
5. عدُّ المعلومات المائية سراً، ومن ثَمَّ عدم التعاون في تبادل المعلومات ما بين الدول المتاخمة.
6. لا تضمُّ الاتفاقات جميع الدول المتاخمة والمشتركة في المصدر المائي، ومن ثَمَّ فإنَّ هذه الاتفاقيات لا تكون فاعلة.

وإذا كان الأساس لجوهر عملية الإدارة المتكاملة للموارد المائية هو (العمل المشترك والتعاون) فإنَّنا أمام نماذج دولية ناجحة، ويمكن تطبيق آلياتها وسبلها على دول حوضي دجلة والفرات، ومنها: (تجربة نهر الميكونك في آسيا، ونهرا الراين والدانوب في أوربا، ونهر سانت لورنس في أمريكا الشمالية)، خصوصاً إذا ما علمنا بتبادلٍ للمعلومات ما بين البلدين منذ توقيع اتفاقية حسن الجوار عام 1946م وما تلاها من اتفاقيات لضمان التقاسم العادل للمياه ما بين دول الحوض.

ثانياً: الإدارة المتكاملة في حوضي دجلة والفرات

(Integrated management in the Tigris and Euphrates basins)

تستلزم الإدارة المتكاملة للمياه المشتركة حالةً من التعاون ما بين الدول «المتشاطئة» والمتشاركة في حوض مائي معين، عبر وضع الآليات المناسبة لحالة التشارك في إدارة هذه الموارد واستخدامها، وهنا يبرز بروزاً واضحاً (البعدين السياسي والاقتصادي) بوصفه أهم الأبعاد التي تتحكَّم في حالة الشروع نحو هذا التعاون والتي يمكن أن تفسَّر (بالإرادة نحو التشارك، وتوفير التمويل الكافي لهذا التشارك)[8].

إذ يلعب المخطِّطون دوراً رئيساً في تسهيل تنفيذ جهود الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والتي تعتمد على التعاون متعدِّد التخصصات بين المتخصصين في المياه والمخططين والمهندسين ومهندسي المناظر الطبيعية ومتخصصي الأشغال العامة والمهن الأخرى ذات الصلة.

8. American planning association , Knowledgebase collection , 2020 , p23. Integrated Water Resource Management.

وفي هذا الصدد يمكن القول إنَّ هنالك جملة من الآليات التي تُسهم في تعزيز التعاون، ومِن ثَمَّ الإدارة المشتركة للموارد المائية[9]:

1. التمويل: وهو الحل لضمان حالة الالتزام المشترك لمشاريع المياه بين دول الحوض أو عن طريق إشراك طرف ثالث (دولة ذات مصالح مشتركة أو منظمة دولية).
2. دعم أواصر التعاون الفني والعلمي بين دول حوض النهر، مع الأخذ بالحسبان أنَّ أحد أهم آليات التنمية الاستناد إلى قاعدة علمية قوية قادرة على البحث والتطوير، وحل المشكلات على أسس علمية متكاملة.
3. زيادة كفاءة إدارة الموارد المائية واستخدامها عن طريق تطوير منظومة الري للدول «المتشاطئة».
4. أهمية التنسيق والتكامل والشراكة في تنفيذ المشاريع بين الدول «المتشاطئة» للنهر، وإيجاد تعاون لجمع تبادل المعلومات وتقييمها ورصدها، والسماح لخبراء الدول «المتشاطئة» بالاطلاع على الخطط المحتمل تنفيذها في المستقبل.
5. أهمية تطبيق مراقبة التنمية المستدامة للدول «المتشاطئة» للتعامل مع الجفاف، وحماية المصدر والحفاظ على الموارد المائية من حيث الكميَّة والنوعية.
6. إنشاء محطات مراقبة دائمة يكون تشغيلها وصيانتها ثنائيا، وتكون المشاريع الُمزمَع إقامتها في الدول «المتشاطئة» تحظى بموافقة الدول الأخرى.
7. أن يُتَفَاوضَ على حصص المياه المشتركة في حزمة كاملة من المصالح الاقتصادية والأمنية وغيرها والتي للدول «المتشاطئة» مصلحة في تأمينها.

ولذا، نستطيع أن نستنتج أنَّ غياب حالة التعاون والتنسيق سيؤدِّي بالضرورة إلى الاستغلال غير المتوازن وغير المنضبط للحوض المائي المشترك وهو ما يترك تداعياته السلبية على حصص هذه الدول وعلى مشاريعها المستقبلية المرغوب في تحقيقها، وهو الأمر الذي ينطبق تماماً على حوض دجلة والفرات.

9. شادن عبدالجواد، التقرير النهائي للمنتدى العربي الرابع للمياه (الشراكة في المياه مشاركة في المصير)، القاهرة، 2017، ص26-27.

يعود واقع التعاون المشترك ما بين الدول «المتشاطئة» (العراق، وتركيا، وسوريا) إلى معاهدة الصداقة وحسن الجوار في عام (1946م) بعد أن وافق كلٌّ من العراق وتركيا على مراقبة الأنهار وإدارتها بصورة مشتركة، واختيار مكان الإنشاءات التي تُقام في تركيا، والتشاور ونقل المعلومات وأن تُعْلِمَ تركيا العراقَ عن مشاريعها في بناء السدود، والالتزام بالاتفاق لخدمة مصالح الطرفين، إلا أنَّ ما يؤخذ عليها تجاهلها لدولة المجرى الأوسط (سوريا)[10].

وقد كان هنالك أكثر من لقاء ما بين الأطراف المتشاركة في الحوض لمحاولة الوصول إلى تفاهمات مشتركة (عبر تشكيل لجان فنية مختصة) تتناول تحديد القسمة العادلة للمياه من دون إحداث ضرر من قبل تركيا لكل من العراق وسوريا.

واسْتُؤنِفَتِ اللقاءات ما بين الأطراف الثلاثة بعد عام (2003م) عبر زيارات متعددة (متبادلة) لوزراء المياه في الدول الثلاث هدفها إعادة بناء الثقة وتعزيز التعاون والتنسيق لحل ما هو عالق في قضايا الموارد المائية، وقد توصَّل الأطراف في العام (2009م) إلى توقيع محضر اجتماع حول ضرورة تبادل المعلومات الهيدروجينية، فضلاً عن إنشاء قاعدة بيانات مشتركة، وتفعيل قنوات اتصال جديدة وتبادل للمعلومات، وإنشاء محطات قياس مشتركة[11].

وقَّع العراق وتركيا في ديسمبر 2014م مذكرةَ تفاهمٍ في مجال المياه، تتضمن (12) مادة، أبرزها تأكيد أهمية التعاون في مجال إدارة الموارد المائية لنهري دجلة والفرات، وتحديد الحصة المائية لكل دولة في مياه النهرين، إذ شهد ملف التفاوض بين العراق وتركيا مؤخراً حراكاً مهماً جداً، وذلك بالتزامن مع تأثُّر العراق بتغيُّرات المناخ على نحوٍ كبير، عن طريق الارتفاع الكبير في درجات الحرارة واحتباس الأمطار، ممَّا أدَّى إلى ضعف الإيرادات المائية خاصةً في نهري دجلة والفرات، إذِ انخفضَ المعدَّل إلى النصف تقريباً، ممَّا أدَّى إلى شحٍّ مائيٍّ كبير.

كما يتضمَّن الاتفاق ثلاثة محاور رئيسة، أولها: زيادة الإطلاقات المائية لنهري دجلة والفرات، والثاني: إنشاء المركز البحثي، والثالث: تقاسُم الضرر في فترات الشح المائي، خصوصاً، تقرُّ المواثيق والمعاهدات الدولية بحقوق دول المصب، مشيراً إلى تأكيد وزير الموارد المائية العراقية –إبَّان زيارته

10. محمَّد منذر جلال، السياسة المائية التركية في حوضي دجلة والفرات وتداعياتها على العراق، العراق، بغداد، دار الفراهيدي، 2014، ص127.

11. محمَّد صبري إبراهيم، نصف قرن من البحث عن الحلول—المفاوضات بين الدول «المتشاطئة» حول مياه دجلة والفرات، سلسلة كتب النهرين، العدد الثالث، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، العراق، 2020 ، ص100-97.

لتركيا- أهميةَ التواصل وتنفيذ خطط العمل المقبلة.

وانطلاقاً من تلك الرغبة التي فرضتها ظروف البيئة الجغرافية والسياسية وتحديات الأوضاع الاقتصادية في كِلا البلدين فقد وقَّع الجانبان العراقي والتركي مذكرة تفاهم عن طريق وزارتي (المياه في تركيا، والموارد المائية في العراق) وكان الهدف الأساس لهذه المذكرة هو (تقاسم الضرر ما بين البلدين) وصادقَ البرلمان التركي عليها مؤخَّراً في عام 2021م وقد تضمَّنتِ المذكرة بعض المواد المهمة التي لها علاقة مباشرة بقضية البحث وهي على النحو الآتي[12]:

المادة الأولى: سيتعاون الطرفان بهدف حماية المياه واستخدامها عن طريق نقل المعرفة والخبرة والتكنلوجيا فيما بينهما على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة والفائدة المشتركة.

المادة الثانية: يتعاون الطرفان في المجلات الآتية:

أ- زيادة تطوير التعاون حول المشاريع المائية المشتركة المتعلقة بإدارة الموارد المائية في نهري دجلة والفرات، ويتضمَّن هذا التعاون تقييم الموارد المائية في نهري دجلة والفرات والزيادة في الاستخدامات المختلفة (الزراعية، والصناعية، والبلدية، ومياه الشرب) كما ستطلق تركيا مياه عادلة ومعقولة من النهرين إلى العراق وَفْقاً للتقييم أعلاه، مع تطوير الآليات؛ لإزالة المشاكل التي قد تحصل في فترات الجفاف، وايضا وسوف تُقاسم نتائج الدراسات الوطنية وتُقيَّم ضمن نطاق تخطيط استخدام موارد المياه بصورة مشتركة، فضلاً عن تحقيق التعاون المشترك مع الجانب السوري حول جميع النقط المذكورة، على أن يُتعاونَ ضمن النوايا الحسنة.

ب- إجراء دراسات مشتركة بصدد عصرنة أنظمة الري الحالية، واستعمال الأنظمة المغلقة والمضغوطة في شبكات السقي والإرواء لتنصيبها من جديد.

ج- القيام بدراسات مشتركة للحد من الضائعات في مياه الشرب، والحصول على المياه الصحية.

د- القيام بإعداد دراسات وتخطيط المشاريع للوقاية من الفيضانات.

هـ- تكثيف اجتماعات اللجان الفنية الثلاثة المشتركة بالتنسيق مع الجانب السوري، مع عرض نتائجها على الوزراء المختصين، وستُنظَّم اجتماعات وزارية ثلاثية في حالات الضرورة.

12. مذكرة تفاهم عراقية تركية بشأن المياه، بيانات غير منشورة، قسم دراسات المياه الدولية، دائرة التخطيط والمتابعة، وزارة الموارد المائية، جمهورية العراق، 2014 .

المادة الثالثة: سيتعاون الطرفان بالصورة المذكورة في أدناه في المجالات المدرجة في المادة الثانية من مذكرة التفاهم:

أ- برامج مشتركة في البحوث العلمية والفنية.

ب- شرح لمشاريع التعاون المشترك.

ج- تبادل المعلومات العلمية والفنية والوثائق الخاصة بالبحوث ونشاطات التطوير.

د- تبادل أفضل التقنيات المتوفرة في مجال المياه.

هـ- تبادل الخبراء والباحثين.

المادة الحادية عشرة: تبقى المذكَّرة نافذة لخمس سنوات من تاريخ دخولها حيِّز التنفيذ، ولا يؤثِّر إلغاؤها على النشاطات والمشاريع التي هي قيد التنفيذ.

واتساقاً مع ما ورد في مذكَّرة التفاهم، قدَّمت الحكومة التركية في العام 2019م للجانب العراقي (خطة عمل للتعاون في مجال المياه) عن طريق وزير الغابات وشؤون المياه السابق والعضو الحالي في البرلمان التركي (ويسل أوغلو) والذي عيَّنه الرئيس التركي (أردوغان) ممثِّلاً خاصاً في مجال المياه، ولعلَّ أهم ما تناولته هذه الخطة هو العمل على تقوية التعاون المستقبلي بين العراق وتركيا عن طريق[13]:

1. إدارة الموارد المائية، وتتضمَّن:

أ- تبادل البيانات وإعادة تأهيل وتحديث محطات قياس التدفُّق، ومحطات مراقبة نوعية المياه، وأبدت المديرية العامة لأعمال المياه التركية (DSI) جاهزيتها لذلك ومراقبة التدفُّق المائي.

ب- مركز أبحاث المياه التركيّ—العراقيّ المشترك، والذي يعمل فيه خبراء أتراك وعراقيُّون، ويتضمَّن عمل تبادلي للمعلومات والخبرات والتكنلوجيا بين البلدين، والهدف منه دعم التعاون في مجال المياه معتمداً على الدراسات العلمية المشتركة، فضلاً عن تبادل الخبرات وتقديم المشورة لأصحاب القرار، ووضع الحلول المتعلقة بإدارة البحوث العلمية وتطويرها، ومِن ثَمَّ يصبح مركزاً

13. خطة عمل أُرْسِلَتْ من قبل الحكومة التركية إلى حكومة جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، دائرة التخطيط والمتابعة، 2019، معلومات غير منشورة.

متميزاً من الناحيتين النظرية والعملية.

2. السدود والمتجمعات المائية، والمقصود بها إنشاء سدود مشتركة وهي: (سد حاجي بي، وسد كاراداغ، وسد الزاب الصغير) مع إعادة تأهيل سد دربندخان، وتُستخدم السدود لتوليد الطاقة الكهربائية، فضلاً عن إنشاء سدود صغيرة هدفها الري من أجل زيادة الإنتاج الزراعي ودر الفيضانات.

3. الري، أي: تفعيل مشاريع الري الحديثة بهدف تفادي هدر المياه الناتجة عن طرائق الري التقليدية، مع الاستخدام الاقتصادي للمياه، فضلاً عن إعادة تأهيل مشروع (ري العمارة) لزيادة إنتاجية المياه الزراعية في منطقة الري وبمساحة تقدَّر (87.725) والواقعة جنوب سد العمارة، وتبلغ التكلفة الإنتاجية التقريبية للمشروع (790) مليون دولار.

4. إدارة مياه الشرب ومياه الصرف الصحي، فقد قدَّمتِ الحكومة التركية مقترحاتٍ بشأن تطوير البنية التحتية لمياه الشرب والصرف الصحي لمنع فقدان المياه، كما ورد في مذكِّرة التفاهم عام 2014م وأهمها مشروع مياه الشرب في البصرة، وبناء مشروع محطة تصفية مياه الصرف الصحي بناءً على طلب الجانب العراقي.

5. التشجير والسيطرة على التعرية.

ومِمَّا تقدَّم، نجد تمثُّلَ أبرز متطلبات الإدارة المتكاملة للموارد المائية في:

1. تبادل المعلومات والبيانات.
2. تشكيل لجان مشتركة.
3. التوصل لاتفاق لإدارة الحوض المائي والعمل الجماعي لخلق تعاون مستدام لإدارة الموارد المائية المشتركة، وَفْقاً لقواعد العدل والإنصاف الواردة في الاتفاقيات الدولية.

ومع أهمية كل هذه الأبعاد التي تكلَّمنا عنها إلا أنَّ البعد السياسي وحالة (التوترات السياسية) التي قد تحدث ما بين البلدين بين الحين والآخر تؤثِّر تأثيراً مباشراً على تنفيذ هذه الرؤى الشاملة لإدارة الموارد المائية.

ثالثاً: معوقات الإدارة المتكاملة للموارد المائية في العراق

تتعدَّد الأسباب والإشكاليات التي تمثِّل باستمرارها معوقات تقف بوجه الاستخدام الصحي لمورد المياه، وكيفية جعله يستخدم كثروة، وليس مجرَّد تدفُّق مائي عابر، ولا تعود أسباب العجز المائي في عديدٍ من الدول إلى فقرِها في مورد المياه، بل لوجود اختلالات على صعيد التنظيم المائي، ولعلَّ العراق واقف في مقدمتها، فالحاجات المتزايدة للمياه يقابلها ضعف في تطوير سبل إدارة هذا المورد، يزادُ عليه عمليات الهدر، وسوء الاستهلاك الكبير، ممَّا يفرض واقعاً ذا تداعيات جسيمة على مستقبل التنمية المستدامة[14]، ويمكن أن نصنِّف هذه المعرقلات إلى:

أولاً: معوقلات فنية.

تعاني إدارة المياه في العالم النامي من سوء وتخلُّف على مستوى الكوادر العلمية والفنية، ممَّا انعكس على كفتي العرض والطلب، ومن ثَمَّ حرمان أعداد كبيرة من السكان من مياه الشرب. ولم يقتصر تأثير سوء إدارة المياه على التوزيع العادل، وإنَّما على تنمية الموارد المائية، ومع تراكم التأثيرات السلبية لسوء الإدارة والإهمال لمشاريع التنمية المائية لسنوات عديدة، برزت مشكلة التمويل المالي لإعادة إصلاح العلاقات الإدارية والتنموية الضرورية. فقد بلغتِ التقديرات المائية أرقاماً فلكيةً جعلت معها الموازنات العامة للدول غير قادرة على تغطيتها خاصة في الدول النامية[15]، وبدأ التفكير بصورة جدية بإشراك القطاع الخاص للمساهمة بحلِّ هذه الأزمات عبر تحقيق هامش من الأرباح[16].

وتُعدُّ هذه القضية (التمويل) في مقدمة التحديات الفنية التي تواجه العراق في نهري دجلة والفرات، وتقف عائقاً بوجه طموحات وزارة الموارد المائية؛ نتيجة انخفاض التخصيصات المالية اللازمة، إذ تحتاج الترسبات الطينية الكامنة في نهري دجلة والفرات لوحدها على سبيل المثال: (يوجد في بغداد وحدها أكثر من 20 مليون طن من الترسبات الطينية في قاع نهر دجلة، يتطلَّب كريها ونقلها خارج حوض النهر شمالاً وجنوباً قرابة 217 مليار دينار)[17].

---

14. محمد منذر جلال، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص218.

15. صاحب الربيعيّ، الإدارة المتكاملة للموارد المائية، العدد 2725، 8 كانون الأول، 2009، موقع الحوار المتمدن، بغداد، ص1، www.alhewar.org ، تاريخ الزيارة الإلكترونية (20/12/2021).

16. داليا إسماعيل، المياه والعلاقات الدولية- دراسة في أثر أزمة المياه على طبيعة ونمط العلاقات العربية التركية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص179.

17. مجموعة باحثين، ندوة انخفاض الموارد المائية في العراق (الاسباب والتداعيات)، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 14/8/2021، ص3-1.

يُزادُ على انعدام الوعي بين المواطنين، بأهمية هذا المورد وضرورة الحفاظ عليه وتجنُّب استهلاكه بالطرائق غير الصحيحة، فقد أدَّى ضعف الوعي المجتمعي إلى عدم القدرة على تنظيم الاستهلاك المائي بطريقة جيدة، وتفاقم ظاهرة الهدر والإسراف في استخدام المياه، خصوصاً مع وجود تجاوزات خطيرة على شبكة المياه لمحافظات العراق كافَّة.

يقابله ضعف الإجراءات الحكومية الرادعة بحق المتجاوزين على شبكات المياه والحصص المائية المقرَّرة، وضعف أنظمة الجباية والغرامات، ممَّا زاد من حجم التجاوز والهدر في المياه. مع تخلُّف وسائل الري، واستخدام الطرائق البدائية في إرواء المحاصيل الزراعية؛ ممَّا أسهم أيضاً في تفاقم أزمة شَحَّة المياه في العراق[18].

تجعل كلُّ هذه المعوقات الفنية الطرف العراقي هو الأضعف عند الدخول في مفاوضات، وسبل الإدارة التكاملية للمياه؛ لأنَّ العراق سوف يكون معتمداً على تركيا اعتماداً كاملاً بما تمتلكه من أُطُرٍ إدارية وتنظيمية وتكنلوجية حديثة في مجال الموارد المائية.

ثانياً: معوقات سياسية

أضحت مقولة (الحروب القادمة هي حروب المياه) بارزةً اليوم أكثر من أيّ وقتٍ مضى، فأصبحنا نتحدَّث عن استخدام هذه الثروة المائية بوصفها ورقة ضغط من قبل دول المنبع على دول المصب، مع وجود مشاريع (شرق أوسطية جديدة) تعتمد على المياه بوصف سلاحاً يهدِّد الجميع، ولعلَّ تركيا تأتي في مقدمة هذه الدول، وهو ما أشار إليه (ريتشارد نيكسون) بأنَّه «وجدتِ الولايات المتحدة من الضروري أن تشجِّع تركيا لاستغلال مميزاتها التاريخية والحضارية، لكي تؤدِّي دوراً أكبر سياسياً واقتصادياً في الشرق الأوسط، وإذا أمكن حل مشكلة الصراع (العربي—الإسرائيلي) فأن مشكلة المياه سوف تكون أهم وأوسع مشكلة في المنطقة»[19].

ولعلَّ المفهوم الاقتصادي (سوق المياه) الذي يسعى النظام الدولي الجديد إسقاطه على منطقة الشرق الأوسط والتي تعاني أصلاً من أزمة مياه، قد يدفع نحو المزيد من التوتُّر، فمسألة التلويح باحتكار المياه بصورة دائمة من قبل تركيا يجعل معه أي عمليات تفاوض لإدارة المياه محفوفة

18. نذير عبد الرحمن الانصاري، إدارة الموارد المائية في العراق: وجهات نظر وتوقعات، 2013، (دراسة مترجمة) متاحة على موقع البحث العلمي ، ص8-7 https://file.scirp.org/Html/6، تاريخ الزيارة الالكترونية (20/12/2021).
19. ريتشارد نيكسون، الفرصة السانحة، ترجمة أحمد صبحي مراد، دار الهلال، القاهرة، 1992، ص443.

بالمخاطر؛ لأنَّ الأتراك سيتعاملون مع المياه وَفْق تسعيرة (الوحدة المائية)[20].

وتحمل هذه الدلالة معها ضغوطات سياسية مستمرة قد تدفع العراق للقَبول لبعض المطالب التركية لحاجته الشديدة للمياه خصوصاً في فصل الصيف. وعلى العراق إذا ما أراد مجابهة سياسة تركيا المائية أن يستعدَّ لبناء سياسات جديدة.

إذ تذكر مؤسسة «جاتام هاوس» (Chatham House) وهي واحدة من أرقى مراكز البحوث والاستشارات في العالم في تقرير لها بعنوان «لا تحل مشكلة المياه في العراق باستخدام سياسة قديمة»، إذ يذهب هذا المركز إلى أنَّ واجب أي رئيس وزراء في العراق في المستقبل يجب أن يكون حل مشكلة المياه، لأنَّ الحكومات المتعاقبة ساهمت في تضخُّم المشكلة. ووَفْق «جاتام هاوس» فقد كان العراق متمتِّعاً بوضع مائي جيِّد لغاية سنة (1970م)؛ بسبب وجود نهري دجلة والفرات، ولكن بعد ذلك فقد البلد حوالي (40%) من مياهه. ويعود سبب ذلك جزئياً إلى سياسات الدول المجاورة (خصوصاً تركيا) تجاه العراق. فضلاً عن ذلك فقد أثَّر ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض نسب سقوط الأمطار على مخزونات العراق المائية، إذ يتبخَّر حوالي (8) مليار متر مكعب من المياه من الخزانات العراقية[21].

كما أثَّرت سياسة تركيا المائية لهذا العام إزاء العراق تأثيراً كبيراً على استخداماته المائية، ويقرُّ بذلك وزير الموارد المائية العراقي (مهدي رشيد الحمدانيّ 2021) إذ يقول: «إنَّ التصريفات المائية الآتية من تركيا عن طريق نهري دجلة والفرات انخفضت بنسبة (50%). وأنَّ الروافد والأنهار مثل سدة دربنديخان (في شمال العراق) وصلت بحدود الصفر. كما أنَّ نهر الزاب في منطقة كركوك انخفضت مياهه بنسبة (70%)». ويجد العراق نفسه أمام هذا الوضع مضطراً لتحوُّل سياسي على صعيد إدارة الموارد المائية، واستخدام حجم التبادلات التجارية مع تركيا التي وصلت إلى أكثر من (20) مليار دولار في عام 2021م بوصفها ورقة ضغط ضد الأتراك ومفاوضاتهم المستمرة بصدد تشاركية الإدارة المتكاملة للمياه[22].

---

20. محمَّد منذر جلال، مصدر ذُكِرَ سابقاً، ص220.

21. بهروز جعفر، أزمة نقص المياه في العراق: مخاطرها، مظاهرها، وآليات التعامل معها، سلسلة مقالات منشورة في موقع شفق نيوز، 11/8/2021، https://shafaq.com/ar/، تاريخ الزيارة الإلكترونية (21/12/2021).

22. (2021) , on line report Turkey aims to increase the trade volume with Iraq to 50 billion dollars a year , accessed time (20-12-2021).

ثالثاً: معوقات أمنية (عسكرية)

يُعدُّ البعد الأمني هو البعد الأهم للعلاقات ما بين تركيا والعراق، فكلُّ القضايا الشائكة ما بين البلدين تُعدُّ ذات بعد أمني (الأكراد، وحزب العمال الكردستاني، والإرهاب، والمياه)، وكل هذا يجعل طرفي العلاقة تفكِّر بتداعيات هذه القضايا عند الدخول في أي جولة تفاوضية وخصوصاً تلك التي تتعلَّق بسياسات الإدارة المشتركة للموارد المائية والتي عرضتها تركيا كحلٍّ استباقي لكلا البلدين لمواجهة ظاهرة تغيير المناخ، والجفاف، وسوء استخدام المياه من قبل العراق تحديداً، يُزاد عليه أنَّ لتركيا مشاريعها الكبرى التي تعتمد فيها على كميات أكبر من المياه، وعلى تمويل استثماري وتكنلوجي لإحياء مثل هذه المشاريع وتنميتها (كمشروع إحياء جنوب شرق الأناضول) والذي تفكِّر فيه تركيا مستقبلاً بأن يكونَ العراق أحد المموِّلين له.

وقد مثَّل التوغُّل العسكري التركي في شمال العراق وبصورة مستمرة أزمة حادة ما بين البلدين منذ إسقاط النظام السياسي السابق، ودخول البلد بمرحلة سياسية جديدة بعد عام 2003م، فمع وجود اتفاق أمني مسبق ما بين البلدين تمثَّل بـ(المطاردة الحثيثة) عام 1984م يحدِّد مساحات التوغُّل للجانبين العراقي والتركي في أراضي بعضهما بعضاً بما لا يتجاوز (25) كلم، إلا أنَّ تركيا قد توغلت إلى أبعد من ذلك بصورة كبيرة، وكانت هذه القضية محطةً لتأزُّم هذه العلاقة، وخصوصاً بعد توجيه تركيا لضربات عسكرية جوية دائمة، وتقترب كثيرا من مركز محافظة دهوك[23].

وقد مثَّل دخول تنظيم (داعش) واحتلاله الموصل عام 2014م، مبرِّراً أكبر لتركيا فهي قد وجدت نفسها أمام مفترق طرق للحفاظ على أمنها، والمشاركة في الحملة العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة وحلف «الناتو»، وقد وافق البرلمان التركي في عام 2014م على مذكرة (تفويض بالقيام بعمليات عسكرية خارج الحدود) في العراق وسوريا، وفعلاً فقد توغَّل الجيش التركي عام 2015م داخل الأراضي العراقية في شمال الموصل، وتأسيس معسكر (دوبر دان) قرب ناحية بعشيقة (32كم) شمال مركز مدينة الموصل لتدريب ما يُعرف بالحشد الوطني[24].

---

23. أحمد فكَّاك البدراني، الإرهاب وتحدِّي الأمن الوطني العراقي بعد أحداث 2014م، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل للبحث العلمي، بيروت، العدد (4)، 2017، ص32.

24. رائد الحامد، تطورات الوجود العسكري التركي في العراق وتداعياته المحتملة، مركز الجزيرة للدراسات، العدد (27)، 2015، ص3.

ولعلَّنا نستطيع القول إنَّ لتركيا أبعاداً واضحةً في هذا التوغُّل العسكري في العراق يمكن تلخيصها بالآتي:

1. البُعْدُ الجغرافي: تُعدُّ تركيا مسألة السيطرة على هذه المنطقة جزءاً من الحفاظ على مجالها الجغرافي الحيوي والذي يبدأ من مدينة تلعفر والتي تسعى إلى الحفاظ على طابعها القومي.
2. البُعْدُ الاقتصادي: يتمثَّل في المحافظة على خطوط الإمداد التجاري ما بين كردستان وتركيا من جهة، وسائر المحافظات من جهة أخرى في حال كان لمقاتلي حزب العمال الكردستاني أي تأثير على الأكراد، ومن ثَمَّ سيكونون معرقلاً حقيقياً لذلك.
3. البُعْدُ السياسي: سوف يشكِّل الوجود العسكري على أطراف الموصل ضغطاً مستمراً على الحكومة العراقية، ويدفعها بالضرورة إلى تحسين العلاقات العراقية التركية إلى المستوى الذي يسمح معه بفرض الشروط التركية في أي قضية تفاوضية، وخصوصاً تلك التي تتعلَّق بقضايا إدارة المياه.

لا تسمح جملة المعوقات التي ذُكِرَت بالضرورة للعراق أن يكون هو الجانب الأقوى في جولة التفاوض فيما يخص قضية الإدارة المتكاملة للموارد المائية، فهي ستبقى إشكاليات حقيقية يعاني منها العراق، ولا يُمكن حلها بصورة منفردة إلا عبر سياسة (التعاون المكثَّف) مع تركيا (البرغماتية)، إذ ساهمت تركيا تحديداً بإيجاد هذا الحال، وخصوصاً ما بعد عام 2014م، فهي قد وجدت الفرصة السانحة لها لإعادة دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط عبر العراق وسوريا، وخصوصاً عبر بوابة (الوجود العسكري)، والذي أصبح منطلقاً فيما بعد لتتوسَّع في مناطق جغرافية إقليمية أخرى.

الخاتمة و(الاستنتاجات)

تُعدُّ قضية المياه قضيةً مهمةً وجوهريةً في العلاقات العراقية التركية، لما لها من أهمية كبيرة في تحديد مستويات التطوُّر الاجتماعي والاقتصادي في كلا البلدين، إذ يُثبتُ المستقبل القريب وجود حالات جفاف متعددة وتصحُّر قد تحدث أضراراً أكبر بطرفي العلاقة، ويذهب بتطلعات تحقيق التنمية المستدامة أدراج الرياح، كما أنَّ مشروع الإدارة المتكاملة للمياه هو من المشاريع التي أثبتت نجاحها وبقوة في عديدٍ من البلدان الأخرى، ويمكن تطبيقها على دول حوض نهري دجلة والفرات، مع الأخذ بالحسبان لا بدَّ للعراق أن يبديَ تحرُّكاً أكبر تجاه تركيا التي تمتلك الوسائل التقنية والتكنلوجية التي يمكن أن تطوِّر هذا الجانب، وتساهم في تشييد عديد من المشاريع المائية للعراق عبر التفاوض المستمر، وتوفير التمويل المالي الكافي، لمساعدته في تجاوز تلك المعوقات التي تقف حجر عثرة في تنفيذ تطلعات الإدارة التكاملية والتشاركية للمياه. وبهذا الصدد فإنَّنا نضع مجموعة من المقترحات التي نجدها مهمة لتكون خارطة طريق لصانع القرار، وللمعنيّين بالشأن المائي، وهي لا تخرج عمَّا عرضه الجانب التركي أيضاً في مفاوضاته مع الجانب العراقيّ:

1. تشجيع تبادل الزيارات المكثفة (الفرق الفنية والهندسية) ما بين الجانبين العراقيّ والتركيّ لإشعار الطرف التركي بجدية البدء بمشاريع الإدارة المشتركة للمياه وأهميته.

2. إعداد خطة إستراتيجية لإدارة المياه، على أن تُنفَّذ هذه الخطة بغضِّ النظر عن التغيُّرات السياسية وغيرها، وبمشاركة القطاعات المعنية كافة كالخبراء والاستشاريين والجامعات والوزارات ذات العلاقة كالزراعة مثلاً والمنظمات غير الحكومية المعنية وممثلي المنظمات الدولية. فضلاً عن الاستفادة من المنظمات الدولية والإقليمية في مجال إدارة الموارد المائية واستثمارها.

3. اعتماد تقنيات جديدة للري أقل استهلاكاً للمياه كالري بالتنقيط والري المدفون تحت السطح، واستخدام تقنية المياه الممغنطة في عمليات السقي، فضلاً عن إنشاء محطات تحلية المياه، وإنشاء السدود لزيادة سعة تخزينها. كذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات الري، وتوزيع المياه، والصرف الصحي، وزيادة حجم الخزين المائي، وإنعاش الأهوار وتنميتها.

4. تشجيع الدولة للمشاريع الاستثمارية الخاصة بمعالجة المياه العادمة الناتجة عن الاستهلاك الصناعي، والمنزلي، والزراعي، عن طريق دعمها بالقروض طويلة الأمد.

5. إعادة تنقية مياه البزل الزراعي التي تُعدُّ من أهم مصادر المياه المعوَّل عليها مستقبلاً عن طريق معالجة المواد السامة التي أُلقيت فيها وخلطها بالمياه العذبة لكي تكون نوعيتها بالمستوى المسموح به في الزراعة.

6. ضرورة عدِّ المياه سلعةً اقتصاديةً ذات قيمة مادية كبيرة، إذ يشعر المواطن بأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق سنِّ التشريعات والقوانين التي تحافظ على الموارد المائية، وتدعم صيانتها وتردع الجهات التي تسبِّب تلوُّثها وهدرها.